



بيان صحفي

٢٩ ديسمبر ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٤,٧٥% و ١٥,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٥,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٥,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٤,٨٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٧٠% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، في حين ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١٩,٤٣% في نوفمبر من ١٣,٥٦% في أكتوبر. وقد تأثرت أسعار المستهلكين بدرجة كبيرة في نوفمبر نتيجة اتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بتحرير سوق الصرف الأجنبي وكذا التعديلات المتعلقة بدعم المحروقات. ويرجع الجانب الأكبر من الارتفاعات الشهرية إلى ارتفاع أسعار العناصر الأساسية وعلى الأخص أسعار السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المحددة إدارياً. وبالتالي سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٥,٣٣% في نوفمبر ٢٠١٦ مقابل معدل شهري قدره ٢,٨١% في أكتوبر ٢٠١٦. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٢٠,٧٣% في نوفمبر من ١٥,٧٢% في أكتوبر.

وفي ذات الوقت ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقراً عند ٤,٣% خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وتشير بيانات سوق العمالة إلى انخفاض معدل البطالة إلى ١٢,٥% في الربع المنتهى في يونيو ٢٠١٦ بعد بلوغ ذروته التي سجلت ١٣,٤% في الربع المنتهى في ديسمبر ٢٠١٣، متمشياً مع انخفاض تكلفة وحدة العمل الحقيقية منذ ٢٠١٥. وقد سجل معدل البطالة ١٢,٦% في الربع المنتهى في سبتمبر ٢٠١٦.

وعلى صعيد الاقتصاد العالمي، فإنه بالرغم من معاودة الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع، إلا أن معدلات التضخم والنمو العالمية مازالت ضعيفة، مما يحد من الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية.

ومن الناحية النقدية، قد تتأثر معدلات السيولة المحلية بفروق التقييم وكذا الانخفاض التدريجي لتمويل النقدي لعجز الموازنة بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للاحتياطيات الأجنبية.

على المدى المنظور ، من المتوقع أن يبدأ المعدل السنوي للتضخم في الانخفاض تدريجياً بعد الانتهاء من آثار الضغوط التضخمية الناجمة عن اتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي. وقد استبق البنك المركزي المصري باتخاذ قراره في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ برفع أسعار العائد بـ ٣٠٠ نقطة أساس في ضوء توقعاته للتضخم.

وفي ضوء ما تقدم وبعد تقييم ميزان المخاطر ، ارتأت لجنة السياسة النقدية أن الأسعار الحالية للعائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية والنقدية ، ولن تنردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg